حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

موقف المحدثين من احتجاج نحاة العربية بنصوص القرآن الكريم.

أمة الخالق محمد المرصد *

مدرس في قسم اللغة العربية وطرائق تدريسها/ كلية التربية/ جامعة صنعاء/ الجمهورية اليمنية.
طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في كلية الآداب/ جامعة عين شمس/جمهورية مصر العربية

المستخلص

هذا البحث يتناول موقف المحدثين من احتجاج نحاة العربية بنصوص القرآن الكريم وقراءاته، وقد مهدت لهذه الدراسة بموقف النحاة القدماء من القراءات القرآنية، وبينت فيه أن نحاة التقعيد _النحاة الذين وضعوا وشكلوا القواعد النحوية- وقفوا من القراءات موقفا شبه موحد، فقد أقروا بحجية القراءات القرآنية الصحيحة وقداستها إلا أنهم لم يترددوا في رد القراءات الصحيحة إذا خالفت القواعد النحوية، أما المتأخرون من النحاة فبينت أنهم فتحوا الباب على مصراعيه في الاستشهاد بالنصوص القرآنية، فقبلوا بالقراءات الصحيحة والشاذة معا.

وتناولت في هذا البحث أيضا موقف المحدثين من احتجاج نحاة العربية بنصوص القرآن الكريم وقراءاته، والنقد الذي وجهوه لنحاة العربية في جانب تعاملهم مع النصوص القرآنية وكيف أنهم أخذوا عليهم أنهم قدموا كلام العرب (الشعر والنثر) على القرآن الكريم في الاستشهاد، وجعلوا القرآن الكريم في المرتبة الثانية، كما أنهم قاموا بتحكيم قواعد النحو في القرآن الكريم وقراءاته، وبالمقابل لم يستوعبوا القرآن الكريم وقراءاته في قواعدهم النحوية، كذلك أخذوا عليهم ردهم للقراءات القرآنية الصحيحة التي خالفت قواعدهم النحوية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

البحث:

اتجه النقد المعاصر في النحو العربي لنقد موقف نحاة العربية من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، إذ رأى جمع من المعاصرين أن ثمة جوانب قصور أصابت النحو العربي في هذا الجانب، وهو ما دعا المحدثين لطرحها ومناقشتها وإبداء الرأي فيها، ويقَّر كثير من المحدثين بحجية القراءات القرآنية الصحيحة، ولا خلاف بينهم في ذلك، فالقرآن هو النص الموثق توثيقا عاليا، فلا يخالطه شك أو ريب، أخذ منه نحاة العربية، فكانت بداية وضع النحو العربي مرتبطة به ارتباطا وثيقا من أجل فهمه وحفظه من اللحن. لذا ليس بمستغرب أن وجدنا من النحاة المشهورين من كان من القراء السبعة، أمثال أبي عمر بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)[١]. ويغلب على الظن أن فصل الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية بدأ في عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وتبلور هذا الفصل بشكل واضح على يد تلميذه سيبويه[٢].

وقد كان موقف النحاة الأوائل من القراءات الصحيحة شبه موحد، ففي حين يرونها سنة متبعة لا تخالف[٣]، ولا تخضع لغير السماع الصحيح نجدهم يردون بعض القراءات إن خالفت القاعدة النحوية، فسيبويه مع إقراره بحجية القراءات كان يقبل منها ما وافق القاعدة، أما إذا خالفت القراءة القاعدة النحوية حفظها واقتصر فيها على السماع ولم يبن عليها قواعده وأصبح هذا منهجا عاما _في الغالب_ للنحاة في تعاملهم مع القرآن الكريم [٤]. وعلى الرغم من أن سيبويه كان "يعتبر القرآن الأساس الأول في الاستشهاد، والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه، ومن يثق به من الرواة، ثم بالشواهد الشعرية"[٥]، كان يقف مؤولا بعض الشواهد القرآنية التي تخالف القياس عنده من القراءات الصحيحة، وقد يفضل القراءة القليلة عليها إذا اقتضت القاعدة عنده ذلك، كما كان يخضع القراءات للقياس النحوي أحيانا، وكتابه يحوي نماذج من هذا التأويل والقياس[٦].

والأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١١هـ) الذي عُرف عنه إجلاله للقراءات القرآنية لم يمنعه ذلك من رفض بعض القراءات المشهورة والاعتماد على قراءات نادرة لأنها أقيس وأكثر مجاراة للقواعد النحوية[٧]، والمبرد محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، كان يرى ضرورة التعمق في أسلوب القرآن الكريم[٨]، فأخضع -وفق رؤيته هذه- القراءات المشهورة لمقياسه النحوي، فوصف بعضها باللحن[٩]، وحمل أخرى على الضرورة الشعرية[١٠]، إلا أن موقفه العام هذا لم يمنعه من الاستدلال بالقراءات القرآنية لما يراه الوجه الصحيح من القواعد النحوية، وكتبه النحوية حافلة بالشواهد والاستدلالات القرآنية[١١].

أما منهج الكسائي علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ) الذي يمثل رأس المذهب الكوفي فكان أوسع في التعامل مع القراءات القرآنية الصحيحة والشاذة، فما "كان يطعن في القراءة ولو كانت بعيدة، بل يجد لها مخرجا يجعلها مقبولة في الاستعمال النحوي واللغوي"[١٢]. والفراء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) المعروف باهتمامه الكبير بالقرآن الكريم والإعظام له، فكان يأخذ بالقراءات الصحيحة، وكتابه (معاني القرآن) يمثل نموذجا لهذا الاهتمام، إلا أن هذا التسليم والإجلال منه للقراءات المتواترة لم يمنعه من رد بعضها وتضعيفها إن خالفت القياس عنده[١٣].

وبالعموم "فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد فهو ليس منهج البصريين، لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفتها ردوها، في حين كانت

القراءات الشاذة مصدرا من مصادر النحو الكوفي"[١٤]، كما أن رد القراءة إذا خالفت القاعدة كان من نحاة البصرة كما كان من نحاة الكوفة أيضا[١٥].

وقول السيوطي (ت ٩١١هـ): "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متوترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه"[١٦]، غير دقيق، وينطبق على النحاة المتأخرين الذي قبلوا بالقراءات الشاذة كما الصحيحة. يقول حسام أحمد قاسم: "وقد توقف الهجوم على القراءات عند المتأخرين وتوسع بعضهم في الاحتجاج بها"[١٧]، كما أن السيوطي متأخر زمنيا عن نحاة وضع القاعدة النحوية؛ نحاة القرن الثاني الهجري، والصحيح أن نحاة التقعيد ردوا من القراءات الصحيحة كما ردوا الشاذة.

أما المحدثون فيرون "أن القراءات القرآنية كانت من أهم علوم المسلمين، لأنها أوثقها اتصالا بالنص القرآني، ولأنها هي التي أصلت منهج النقل اللغوي بما أصلت من الاعتماد على الرواية ليس غير"[١٨]، كما أنها تمثل نموذجا من النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر، وهي مرآة صادقة تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة العربية[١٩].

ووجه آخرون انتقادات عديدة لنحاة العربية في تعاملهم مع القراءات القرآنية في الاستدلالات النحوية، منها أن النحاة قاموا بتحكيم قواعد النحو في القراءات الصحيحة، وبالمقابل لم يستوعبوا القراءات في قواعدهم النحوية، كما أنهم قدموا كلام العرب (الشعر والنثر) على القرآن الكريم في الاحتجاج لقواعد النحو، وأن كثيرا من نحاتهم وصف القراءات القرآنية بالضعف أو اللحن، لأن هذه القراءات تصادمت مع قواعد النحو الموضوعة.

***تمام حسان:**

يرى تمام حسان أنه كان الأولى بالنحاة المتقدمين أن تقتصر دراساتهم النحوية على أخذها من القرآن الكريم والحديث النبوي، وأن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من مراحل تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء[٢٠]، وبذلك تكون دراسة النحو العربي متجانسة لا أمشاجا ملفقة[٢١].

ويرى مصطفى التوني أن رأي تمام حسان هذا لا يوافق واقعنا العربي، إذ القرآن الكريم والحديث واقعان لغويان حيان ويشكلان جزءا من المادة اللغوية أو الواقع اللغوي المعاصر. كما أن تطور اللغة لا يعني تقدمها وإنما يعني مجرد تغييرها، وتثبيت النظم اللغوية في اللغات العالمية أصبح أمرا ضروريا، إذ تتضح لنا الخسارة الفادحة إذا تغيرت الانجليزية مثلا بعد مئة سنة بحيث لا يستطيع المرء آنذاك أن يقرأ ما كتب بها من بحوث علمية في مرحلة سابقة.[٢٢]

أما محمد حماسة عبد اللطيف فيرى أن هذا الرأي من تمام حسان بقصر التقعيد على القرآن الكريم والحديث النبوي كان حلا موفقا للمسألة الشائكة في منهج جمع النحاة للعربية حين قصروا الاستشهاد على فترة معينة هي الفترة التي تقترب لغتها من لغة القرآن الكريم، وأوقفوا بعد ذلك الاستشهاد لمخافتهم البعد عن لغة القرآن، إذا أخذت اللغة فيما هي بسبيله من التطور المحتوم[٢٣].

وهذا الرأي من تمام حسان وتأييده من محمد حماسة، ووصفه بكونه الحل للمشكلة المنهجية المتمثلة بالفترة التي حددها النحاة لجمع اللغة لم يكن موفقا، إذ إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، ولم ينزل بلغة خاصة به، ولم يكن بمعزل عن لغتهم حتى يُعزل بدراسة

خاصة به تمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة بعيدا عن بقية المستويات الاستعمالية. ولو افترضنا إقرار الباحثين برأي تمام حسان في قصر التقعيد على القرآن الكريم والحديث النبوي دون بقية المستويات فمعنى ذلك التسليم بمبدأ الفصل بين هذه المستويات الاستعمالية للغة أثناء التقعيد، واعتبار أن مستوى الشعر والنثر مستوى مختلف عن مستوى القرآن الكريم والحديث النبوي، ومن باب أولى الفصل بين مستوى القرآن الكريم عن مستوى الحديث النبوي، لأنهما أصبحا حينئذ مستويين مختلفين، ونسبة الأدبية في لغة القرآن الكريم أكثر منها في الحديث النبوي، وإلا عُدّ ذلك خلطا بين هذين المستويين أيضا. فضلا عن أن تفسيره لتحديد النحاة لفترة الاستشهاد بأن النحاة قصروا الاستشهاد لقواعد النحو العربي بالفترة التي تقترب لغتها من لغة القرآن الكريم وأوقفوه بعدها خوفا من البعد عن لغة القرآن الكريم يناقض واقع النحو العربي، إذ كيف يقتصر النحاة في استشهادهم لقواعد النحو العربي على فترة معينة، هي الفترة التي تقترب لغتها من لغة القرآن الكريم وإيقاف الاستشهاد بعدها خوفا منهم الابتعاد عن لغته ثم يجعلونه في المرتبة الثانية حين الاستشهاد، فيأتي بعد الشعر العربي!

***إبراهيم أنيس:**

يرى إبراهيم أنيس أن النحاة المتقدمين وقفوا موقفا مهادنا من القراء والقراءات فلم يعرضوا للقراءات بخير أو شر، لأن من أئمة القراءات من كانوا من النحاة أيضا، فلما استقل النحويون عن القراء وسرى مبدأ التخصص في النحو والقراءات عمد النحاة إلى بعض القراءات يجرحونها وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها[٢٤]. أما النحاة في العصور المتأخرة فقد سيطروا على دارسي اقراءات حتى إن من ألفوا في القراءات فيما بعد كانوا يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة كابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)[٢٥]. يقول في ذلك: "إن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم فرضوها على الفصحاء من العرب، وفرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات"[٢٦].

وهذا القول منه غير دقيق لا سيما أن موقف النحاة من القراءات القرآنية كان متشابها، فهم يقرون بحجيتها وقداستها إلا أنهم كانوا ينقدونها ويردون ما خالف القاعدة النحوية، فضلا عن أن نحاة التقعيد كانوا ينظرون للقراءات بمعيار مختلف عن معيار المتأخرين، فمعيار التواتر الذي عرف بعد تسبيع القراءات السبع من غيرها لم يكن واردا عند نحاة التقعيد عند تشكيلهم للقاعدة النحوية [٢٧].

***محمد عيد.**

يرى محمد عيد أن النحاة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه، ورغم ثقتهم التامة بأن النصوص القرآنية موثقة توثيقا عاليا، وأن القرآن سيد الحجج، وقراءاته كلها سواء كانت متواترة أم آحادا أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدال فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس، ظل هذا الشعور نحو النص القرآني وأهميته في الاحتجاج كلاما نظريا، وما كان من النحاة فعليا لم يتفق مع هذا النظر المعقول تجاه النص القرآني، وذلك أن الممارسة العملية للدراسة في كتب النحو -في فترة البداية والنضج- لم تتوافق مع ما كان ينبغي نحو النص القرآني[٢٨].

و"قد ترتب على هذا الموقف الممزق -بين التسليم الظاهري المطلق للاحتجاج بالقرآن، وما حدث فعلا من عدم الاحتجاج به أساسا - أن اضطربت دراسة النحاة إذا وجدوا أمامهم أحد نصوصه التي لا تتفق مع آرائهم، أو التي تتعارض مع ما يستخدمونه من الشعر"[٢٩]. يؤكد محمد عيد هذا الرأي بقوله: "ولا أعتقد أنني أتجاوز وجه الحق كثيرا إذ أزعم أن هذا الانصراف عن الاعتماد على النص القرآني قد شمل معظم النحاة تقريبا"[٣٠]،

مستدلا في هذا بأن كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوة بالشعر، حتى أصبحت لفظة (الشواهد) ذات معنى عرفي يقصد به الشعر، ولا يتبادر إلى الذهن آيات القرآن والحديث، وهذا المعنى العرفي قد اكتسبته الكلمة بفعل النحاة[٣١].

وينتهي محمد عيد إلى وجود ظاهرتين نتجتا عن هذا التوجه نحو النصوص القرآنية من قبل النحاة: الأولى: رفض النحاة أحيانا بعض القراءات، ودعاهم إلى ذلك أن القواعد الموجودة لديهم مأخوذة عن نصوص أخرى، والقواعد هنا أحكام نافذة، لا ينبغي مخالفتها، والخروج على مقتضاها لأي نص، حتى القراءة الواردة الصحيحة السند أحيانا، الثانية: الاضطراب أمام النصوص القرآنية، والاضطرار إلى توجيهها توجيها خاصا بها إذا كان معها من النصوص الأخرى ما يماثلها. ولأن النحاة لم يأخذوا في اعتبارهم نص القرآن في استنباط القواعد كانوا إذا وجدوا فيه ظاهرة لا تتفق مع ما قرروه اضطروا إلى التوقف فيها أو تخريجها تخريجا خاصا، أو التفريق بينها وما يماثلها من نص آخر كالشعر مثلا[٣٢].

ويخلص محمد عيد إلى ما يراه سببا دعا النحاة إلى اتخاذ هذا الموقف تجاه النص القرآني؛ فيرى أن الاحتراز الديني هو الذي صرف النحاة قصدا عن الاستشهاد بالقرآن، وحال بينهم وبين الإفادة من القراءات القرآنية مع علم النحاة بأن نصوص القرآن الكريم موثقة بتوثيق سند القراءات[٣٣].

وهذه الملاحظة من محمد عيد، ربما تكون صحيحة وتفسر إحجام النحاة عن كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، إلا أن الثابت أن النحاة لم يكن لديهم تحرج من القرآن، وقد كانوا يردون القراءات حين تخالف المعيار.

ولمحمد عيد رأي حيال هذا التحرز من النحاة، إذ يرى أن "تدخل (العامل الديني) في موقف النحاة من نصوص القرآن والسنة أمرٌ جانبه التوفيق من وجهة النظر الحديثة باعتباره عاملا دخيلا لم يكن من المفيد اعتباره في دراسة اللغة[٣٤]. وقد أكد على أنه من المفيد والواجب أن ينحى من النظر اللغوي بالنسبة لنصوص القرآن ما خالطه من العرف الديني، وما أدى إليه قديما من الانصراف عن استنباط القواعد منها. كما أنه ينبغي درسها من جديد بوصفها مصدرا مهما يمثل نثر الفصحى في عصر ظهور الإسلام وما قبله[٣٥].

***عبد العال سالم مكرم:**

يرى عبد العال سالم مكرم أن منهج البصريين مضطرب[٣٦]، تعوزه الدقة وينقصه الكمال[٣٧]، واضطراب منهجهم ظهر من خلال تعاملهم مع القراءات، إذ يرى أنهم استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بها إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها[٣٨]. مع أن كثيرا من المسائل النحوية كان من الممكن أن تقوم على القرآن وحده، لأن وجه الاستشهاد فيها واضح، إلا أن البصريين تركوا الاستدلال بالنصوص القرآنية اعتمادا على مقاييسهم. وكان الأحرى بهم أن يغيروا هذه المقاييس اتباعا للنص القرآني[٣٩].

أما محاولتهم إخضاع اللغة للمقاييس فهو السبب في رأيه في اضطراب منهجهم، ويرى أنهم لو حولوا وجهتهم إلى القرآن الكريم وجعلوه أصلا يحتذى بغض النظر عن أن يكون بجانبه شعر يعزز، أو أصل يقوي، أو مقياس يدعم لسهل النحو، وذللت مسالكه، ولكانت اللغة في مأمن من الاضطراب الذي أوشك أن تمتد جذوره إلى كل مسألة من مسائلها[٤٠]، وما يثير الاستغراب عنده أن النحاة لم يلتزموا بالقياس في كل مسائلهم، بل إن القياس عندهم يتحطم أمام جملة سُمعت عن العرب، أو حكاية حكيت عنهم[٤١].

وقد أورد عددا من المسائل النحوية التي تؤيد رأيه في أن كثيرا من المسائل النحوية لو وقع فيها الاستدلال بالنص القرآني لأغنى عن غيره من مصادر الاحتجاج[٤٢].

***محمود أحمد نحلة:**

يرى نحلة أن النحاة المتقدمين "كان همهم التقعيد للعربية، ومن أجل ذلك لم يقبل البصريون كل ما رواه الثقات من القراء، بل اجترأوا على تخطئة بعض ما قرأوا أو رده إذا خالفت القراءة بعض ما قرروا من قواعد أو خرجت على القياس"[٤٣]، فما كانوا يقبلون القراءة غالبا إلا إذا وافقت قواعدهم، فإذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد؛ فإحدى ثلاث: إما التأويل والتخريج، وإما تضعيفها والطعن عليها أو على من قرأ بها، وإما إغفالها والإغضاء عنها[٤٤]، وقد كانوا يلجأون للقراءات إذا أرادوا أن يخرجوا بها شاهدا من الشعر أو من كلام العرب[٤٥]، وبذلك فمناط المعارضة عندهم هو اصطدام القراءات القرآنية بالقواعد النحوية التي استقرت عندهم، ومناط قبول القراءة عندهم هو وقوفهم على شاهد مؤيد لها من كلام العرب[٤٦].

ويرى أن فتح الباب على مصراعيه والاعتماد على القراءات المختلفة والمتعددة في الاستشهاد كان "إيذانا بتعدد الأوجه الإعرابية، وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القاعدة الأصلية، وفتح باب الجواز في النحو، وهو باب دخل منه خلاف كبير وجدل كثير"[٤٧]، وقد أحصى شواهد القراءات المختلفة في كتاب سيبويه فوجدها (١٥٧) شاهدَ قراءاتٍ من مجموع (٣٩٦) شاهدا قرآنيا، أي ما نسبته (٤٠%) من مجموع الشواهد القرآنية، وهي نسبة عالية[٤٨].

***علي أبو المكارم:**

يرى علي أبو المكارم أنه كان من المتوقع إزاء تأثر علوم اللغة في نشأتها بالنص القرآني أن تلتزم هذه العلوم به وتحلله وتنتهي إلى صياغة القواعد، ولكن الذي حدث أن هذه العلوم عُنِيَتْ-عوضا عن النص القرآني- بكلام العرب؛ شعرا ونثرا، وصار هذا (الكلام) محور بحوثها، وفي إطارها وضعت قواعدها وحُددت أنظمتها، ومن ثم حكمتها في كافة النصوص، بما في ذلك النص القرآني نفسه[٤٩]، وقد رفض المفسرون هذا الموقف من النحاة واتهموهم بالتناقض، إذ يجوزون إثبات اللغة بشعر مجهول ثم يمنعون إثباتها بالقرآن ولا يحتجون بقراءاته المروية[٥٠].

ويرى علي أبو المكارم أيضا أن نحاة هذه المرحلة المبكرة من التقعيد اتخذوا موقفا من القراءات الشاذة متأثرين بموقف الفقهاء والقراء الذين يرون أنها لا تُجْزِي مطلقا، فلا يجوز القراءة بها في الصلاة أو في غير الصلاة[٥١].

وهذا الرأي منه غير دقيق؛ ففتوى الفقهاء ظهرت متأخرة عن مرحلة تشكيل القاعدة النحوية، ومن غير الممكن أن يكون ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي المتوفى (١٤٩هـ)، وأبا عمرو بن العلاء المتوفى (١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد المتوفى (١٧٥هـ)، وسيبويه المتوفى (١٨٠هـ) تأثروا بمنهج الفقهاء الذي لم يظهر ويترسخ إلا بداية القرن الرابع الهجري.

وقد ناقش أبو المكارم هذا الموقف تجاه القراءات من قبل النحاة الأقدمين، وتساءل هل كان موقفهم من وضع القواعد مشوبا بالخطأ أم كان نتاج رؤية صحيحة ومنهج سديد؟ وساق العديد من الحقائق التي يلحظها[٥٢]، وانتهى إلى أن ما قرره اللغويون والنحويون الأقدمون يتفق ومنهج البحث العلمي، وأن رفضهم ربط قواعدهم بنصوص القراءات المختلفة مرده إلى حرصهم على أمرين: الأول: الابتعاد ما أمكن عن تناول النص القرآني وقراءاته بالرد من الناحية اللغوية، الثاني: الحرص على أن تتسم الظواهر اللغوية بالاطراد وتتصف القواعد بالشمول[٥٣].

أما النحاة المتأخرون، نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده فيرى أبو المكارم أنه قد حصل تطور عندهم في مسألة الاحتجاج فلم "يقفوا عند الاحتجاج بالقراءات غير الشاذة، بل اضطروا إلى أن يستشهدوا بالقراءات الشاذة أيضا"[٥٤]. يقول: "كما أسلم أخذ النحاة بالقياس الشكلي، ورغبتهم في طرد الأحكام إلى رفض بعض المروي، كشف لهم عن الحاجة الملحة إلى النصوص لتواجد الأحكام التي انتهوا إليها والأقيسة التي قالوا بها، ومن ثم اضطروا إلى البحث في المرويات علّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة، وهكذا لم يجدوا بدا من تجاوز ما تقرر من أساليب لتناول الروايات، في محاولة لتوثيق هذه الروايات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد، وكان أبرز ما توصلوا إليه -في هذا المجال- الاحتجاج بالقراءات الشاذة وبالحديث"[٥٥].

وهذا الموقف من النحاة المتأخرين يتفق مع ما ذكره السيوطي من أن كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به[٥٦].

***محمد حماسة عبد اللطيف:**

يرى محمد حماسة أن العرب كان عندهم إجماع عام على حجية القرآن الكريم، وأنه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، إلا أن إجماعهم الذي نصوا عليه ظل نظريا فقط. وقد دفعهم إلى القول به التحرج الديني، أما من حيث التطبيق فإنهم لم يلتزموا بما قرروه، وقد عدّ محمد حماسة هذا الموقف غريبا منهم[٥٧]، فالنحاة لم يأخذوا بالقراءات القرآنية المتعددة، التي تمثل لهجات مختلفة كان القراء أمناء في تصويرها، بما عرفوا به من التحري والضبط والدقة في منهج الأخذ والتلقي، مخالفين بذلك أصلهم العام في حجية القرآن الكريم مما أوقع في كثير من الخلط[٥٨]. ويتضح عدم التزام النحاة العرب بما قرروه تجاه القرآن الكريم وقراءاته من خلال تعاملهم مع بعض الظواهر اللغوية إذ يصفونها بالضعف أو الضرورة إذا خالفت قواعدهم مع ورودها في القراءات القرآنية، كما يتضح أيضا من خلال تخطئتهم لبعض القراء. ومن هذا كله يُفهم مهاجمتهم للقراءات القرآنية رغم ما قرروه من حجيتها، متواترها وشاذها[٥٩].

ويرى حماسة أن "النحاة بهذا قد ضيقوا على أنفسهم مصادر الاحتجاج والاستشهاد فوقعوا نتيجة لذلك في إصدار أحكام الشذوذ والندرة والضرورة، ثم إنهم خرّجوا كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات عدوها هم من ضرائر الشعر، وكان الواجب عليهم أن ينظروا إلى هذه الأبيات على أنها ليست من ضرورة الشعر لورود الظواهر التي تشتمل عليها في أفصح نص وأبلغه، وهو القرآن الكريم"[٦٠].

الخاتمة

١. رد نحاة العربية (نحاة التقعيد) القراءات الصحيحة إذا خالفت القاعدة النحوية رغم إقرارهم بحجية القراءات.

٢. ذكر السيوطي أن كل ما قرئ من القرآن جاز الاحتجاج به، وأن نحاة العربية أطبقوا على الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشاذة معا. وهو قول غير دقيق منه، وينطبق على المتأخرين من النحاة دون المتقدمين؛ ذلك أن المتأخرين فتحوا الباب على مصراعيه في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته، فقبلوا القراءات الصحيحة والشاذة معا. أما نحاة التقعيد فقد ردوا القراءات الصحيحة إذا خالفت القاعدة النحوية.

٣. وقف المحدثون موقف الناقد من نحاة العربية في تعاملهم مع النصوص القرآنية:

*رأى بعض المحدثين أن يفرد القرآن الكريم والحديث النبوي بدراسة مستقلة تمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة، وبينا في موضعه مخالفة هذا الرأي للواقع اللغوي الذي لم يكن فيه القرآن بمعزل عن بقية مستويات اللغة ولم ينزل بلغة خاصة به.

*رأى بعض المحدثين أن نحاة العربية المتقدمين لم يعرضوا للقراءات القرآنية بخير أو شر، أما المتأخرون فقدوا عمدوا إلى القراءات يردونها وينتقصون منها. وبينا في موضعه من الدراسة أنه رأي غير دقيق، إذ رد نحاة التقعيد القراءات الصحيحة التي خالفت القاعدة النحوية.

*رأى بعض المحدثين أن التحرز الديني هو الذي صرف النحاة قصدا عن الاستشهاد بالقرآن الكريم، ورأى أن ذلك التحرز أمر جانبه التوفيق من وجهة النظر الحديثة، إذ يعد عاملا دخيلا يجب أن ينحى من النظر اللغوي. وبينا في هذه الدراسة أن التحرز الديني لم يمنع النحاة من رد القراءات إذا خالفت القاعدة.

Abstract

Arabic contemporary grammarists' point of view of the use of Qura'anic texts and readings as grammatical evidence.

By Amaa El- Khalek

The current study discusses the Arabic contemporary grammarists' point of view of the use of Qura'anic texts and readings as grammatical evidence. The study begins with discussing the old grammarists' point of view of using the Qura'anic texts and readings for grammatical evidence and also mentions how almost all old grammarists had a similar point of view since they asserted the sanctity of the holy Qura'an, but they did not hesitate to reject some of the texts as evidence if they did not match grammatical rules. On the other hand, contemporary grammarists open the door wide for accepting the use of both kinds of texts: those that match grammatical rules and those that do not.

The study focuses on the contemporary grammaraists' point of view of using Qura'anic texts for grammatical evidence and how they criticized old grammarists for prioritizing the use of prose and poetry over the use of the Holy Qura'an for grammatical evidence. Contemporary grammarists also condemn how the old grammarists used grammatical rule to analyze the Holy Qura'an while excluding the Holy Qura'an as means of making grammatical rules and how they rejected some of the grammatically correct texts because they did not match their own grammatical rules.

الهوامش

[١] ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار النهضة، د.ط، ١٩٨٩م، بيروت: ص١٣.

[٢] ينظر النحو العربي ومناهج التأليف، شعبان عوض العبيدي، منشورات جامعة قار يونس، د.ط،، د.مكان، ١٩٨٩م: ص ٣٥٣.

[٣] كتاب سيبويه، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، د.ط، د. مكان، ١٩٧١م: ص ٧٤/١، ١٤٨/٢.

[٤] ينظر: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، مطير المالكي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، ١٤٣٢ه: ص ٦-٧.

[٥] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، د.ط، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م:ص ٣٢.

[٦] ينظر: النحو العربي ومناهج التأليف: ص ٣٥٤.

[٧] ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي، مزيد إسماعيل نعيم، وروفائيل أنيس مرجان، مجلة جامعة تشرين، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٨)، العدد (١)، ٢٠٠٦م، ص ١١٨، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي: ص ٨.

[٨] ينظر: الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، مطبعة دار نهضة مصر، د.ط، د.ت: ص ٣٩/٣، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: ص ١١٩.

[٩] ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ط، د.ت، د. مكان: ص ١٣٤/٢.

[١٠] ينظر: المقتضب: ص ١٧١/٢، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: ص ١١٩.

[١١] ينظر: المقتضب: ص ٢٠/٢، ٣/ ٣٥.

[١٢] أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: ص ١٢٠.

[١٣] ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)ن عالم الكتب، بيروت، د ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣: ص ٣٥٧/١-٣٥٨، ٢٩٣/٢-٢٩٤، ١٨٣، ٧٤/٣، وينظر:موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن، محسن هاشم درويش، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ٢٧، يونيو ٢٠٠٤م: ص ٣٤-٣٩.

[١٤] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ص ٤٧.

[١٥] ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي، حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م: ص ١٢٢-١٢٥.

[١٦] كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: أحمد قاسم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جر وس بروس،، د. مكان، ط١، ١٩٨٨م: ص ٣٦.

[١٧] الأسس المنهجية للنحو العربي: ص ١٢٩.

[١٨] النحو العربي والدرس الحديث: ص ١٣.

[١٩] ينظر: اللهجات العربية في القراءات، عبده الراجحي، دار المعارف، مصر، د.ط، ١٩٦٨م: ص١٨٤، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي: ص ١٣.

[٢٠] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسن، عالم الكتب، ط٤، ٢٠٠١م: ص ٨٣.

[٢١] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ص ٨٣.

[٢٢] ينظر: القضايا الخاصة بنيسير النحو وتجديده في مصر في القرن العشرين، مصطفى زكي التوني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٣م: ص ١٩٢.

[٢٣] ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، ط١، ١٤١٦ه-١٩٩٦م، القاهرة: ص ٥٩.

[٢٤] ينظر: من أسرار اللغة، ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ٢٠١٠م: ص ١٧٧.

[٢٥] ينظر: من أسرار اللغة: ص ١٧٨.

[٢٦] من أسرار اللغة: ص ١٧٨.

[٢٧] ينظر الأسس المنهجية للنحو العربي: ص ١٢٢.

[٢٨] ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م، القاهرة: ص ١٠١-١٠٣.

[٢٩] الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ص ١٠٢.

[٣٠] الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ص ١٠٣.

[٣١] ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ص ١٠٣.

[٣٢] ينظر:الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ص ١٠٥.

[٣٣] ينظر:الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ص ٢٤٤.

[٣٤] الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ص ٢٤٥.

[٣٥] ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ص ٢٤٦، ٢٦٤.

[٣٦] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الصباح، ١٩٨٧م، ط٢: ص ١١٧.

[٣٧] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ص ٩٧.

[٣٨] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ص ٩٧.

[٣٩] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ص ١٠٣.

[٤٠] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:ص١١٧.

[٤١] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ص ١٠٦.

[٤٢] ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ص ١٠٤-١٠٥.

[٤٣] أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، د.ط، ٢٠٠٤م: ص ٤١.

[٤٤] ينظر: أصول النحو العربي (نحلة): ص ٤٣.

[٤٥] ينظر: أصول النحو العربي (نحلة): ص ٤٣.

[٤٦] ينظر: أصول النحو العربي (نحلة): ص ٣٩.

[٤٧] أصول النحو العربي (نحلة): ص ٣٤.

[٤٨] ينظر: أصول النحو العربي، نحلة: ص٣٤.

[٤٩] ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٨م: ص ١٨٦-١٨٧.

[٥٠] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٦م: ص ١٢٤.

[٥١] أصول التفكير النحوي: ص ٤٧.

[٥٢] ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي: ص ١٨٧-١٩٠.

[٥٣] ينظر: مدخل إلى تاريخ النحو العربي: ص ١٩١.

[٥٤] أصول التفكير النحوي: ص ١٢٥.

[٥٥] أصول التفكير النحوي: ص ١٢٤.

[٥٦] انظر: ص ٢ من هذه الدراسة.

[٥٧] ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ص ١٦، ١٩، البحث النحوي عند الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مؤيد مجيد حميد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٣م: ص ٢٤.

[٥٨] ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ص٥١.

[٥٩] ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ص ٢٠.

[٦٠] لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ص ٢٠.